E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2005/WG.2/CP.2
27 May 2005
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق الخبراء حول "توفير المعلومات البيئية من أجل تحقيق مشاركة المواطنين بدول الإسكوا"
بيروت، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥

الورقة القطرية للسلطة الفلسطينية حول توفير المعلومات البيئية من أجل تحقيق مشاركة المواطنين بدول الإسكوا

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

05-0331

أولاً- المقدمـــة

شـــهدت الأراضـــي الفلسطينية تدهور كبير في البيئة عبر مراحل زمنية مختلفة، ازدادت حدّتها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي نتيجة لسياسته الاستعمارية الأمنية، التي بلغت أوجها خلال الانتفاضـــة الحالـــية مما حدّ من قدرة المؤسسات على مجاراة جوانب التطور العربي، والإقليمي والدولي المختلفة، وخاصة من خلال حجبها لتبادل المعلومات. فهناك عدم تواصل جغرافي بين فلسطين وبين الدول المجاورة لها من جهة وبين مناطق السلطة الفلسطينية نفسها من جهة أخرى، وهـــناك أيضاً افتقار إلى السيادة الكاملة على الأرض والمياه والتي تعد من أهم متطلبات تحقيق إدارة بيئية فاعلة وتنمية مستدامة.

ونتيجة لما ذكر، فإن عوامل التنمية الغير مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة آخذة في الازدياد، الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار ضارة على الطبيعة المحيطة، وخاصة على حقوق الإنسان البيئية للمواطنين المقيمين في المنطقة والتي ستكون عرضة للانتهاك في المستقبل المنظور، ومنها الحـــق في المشاركة الفاعلة في صنع القرارات فيما يتعلق بالتخطيط البيئي والتنموي. ولقد أكدّت جمـــيع المؤتمـــرات الإقليمية والدولية على أهمية تبادل المعلومات البيئية وإتاحة فرص وصولها للمواطنيـــن لتحفـــيز مشـــاركتهم فـــي اتخـــاذ القـــرار وإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج والإســـتراتيجيات المـــتعلقة بالبيـــئة للوصول إلى الإدارة البيئية المتكاملة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء ندرة المعلومات المتوفرة لدينا في فلسطين حول السياسات والإجراءات اللازم اتخاذهـــا لتحقـــيق الإدارة البيئية السليمة؛ ولكون نظم الإدارة في معظم الهيئات الحكومية تمتاز بمركـــزية وغياب الفاعلية الكاملة لمؤسسات المجتمع المدني ؛ ولقلة وعي المواطن بالتشريعات المحلية التي تعطيه الحق في الحصول على المعلومات البيئية وبالتالي المشاركة في صنع القرار؛ ولعدم معرفته بالإجراءات التي يجب أن يتخذها لتفعيل هذا الحق، فقد أدى ذلك كله إلى الحد من القـــدرة على تطوير وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية على المستوى المحلي وتحقيق المشاركة الفعّالة للمواطنين.

ممـــا ســـبق، يتبين أن في توفير قدر كافٍ من المعلومات البيئية المبسّطة ونشرها بطرق ميســـرة ومتـــنوعة أثـــناء مراحل التخطيط ووضع الاستراتيجيات البيئية، وأن في وضع اللوائح والقوانين التنفيذية اللازمة لتحديد التزامات الجهات الحكومية نحو توفير هذه المعلومات للمواطنين بصـــفة دوريـــة ومستمرة، ومن خلال الارتقاء بالوعي البيئي لدى كافة شرائح المجتمع، في هذا المجال تتحقق الزيادة في مشاركتهم الفعّالة في اتخاذ القرارات السليمة ومواكبة النشاطات التي من شـــأنها التأكـــيد علـــى التزام فلسطين الدولي بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ثانياً- الوضع الراهن والسياسات الرسمية المتبعة

حتى وقت قريب، كان النظام القانوني المطبّق في فلسطين مزيجاً من القوانين العثمانية، البريطانية، الأردنية والمصرية وكذلك الأوامر العسكرية الإسرائيلية. ولكن منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد تسلّمها زمام الأمور في أجزاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، عملت على تشكيل العديد من التشريعات الفلسطينية من أجل وضع القوانين والأنظمة لاحترام حقوق الإنسان البيئية كما وردت في خطة العمل الفلسطينية لحقوق الإنسان البيئية. ومن هذه الحقوق البيئية، الحق في الثقافة والتوعية البيئية، والتي تشمل: حق المشاركة في صنع القرار والحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة.

كما أقرت السلطة الوطنية الفلسطينية عدة تشريعات أبدت فيها اهتماما حقيقياً بالبيئة والتنمية المستدامة من خلال إقرار القوانين الحديثة ومنها قانون البيئة الفلسطيني، رقم ٧ والذي أقره المجلس التشريعي سنة ١٩٩٩. ويعد هذا القانون من أبرز منجزات وزارة شؤون البيئة الفلسطينية والتي تعرف حالياً بسلطة جودة البيئة والتي تولت مسؤولية التشريعات البيئية وتطوير الإستراتيجيات البيئية والتخطيط البيئي في الأراضي الفلسطينية. وفيما يلي نذكر منجزات سلطة البيئة والتي من أهدافها، إتاحة فرص وصول المعلومات البيئية إلى المواطنين وبالتالي رفع مستوى الوعي البيئي لديهم لإشراكهم في عملية اتخاذ القرار ومواكبة النشاطات التي من شأنها المحافظة على البيئة ومنع تدهورها وتعزيز التنمية البيئية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، وذلك على النحو التالي:

- قانون البيئة الفلسطيني: والذي يهدف إلى حماية البيئة الفلسطينية وتشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية المختلفة، وزيادة الوعي الجماهيري بالمشاكل البيئية القائمة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف حدد القانون مجموعة من التشريعات والقوانين الخاصة بمواضيع بيئية متعددة. وهذه القوانين ولكي تعتبر مكتملة بحاجة إلى إصدار اللوائح التنفيذية وجميع المواصفات والمقاييس المطلوبة. وقد أنجزت لوائح تنفيذية خاصة بالإشعاع، إضافة إلى اللوائح التنفيذية الخاصة بالنفايات الصلبة والخطرة والمياه العادمة. أما اللوائح التنفيذية الخاصة بالنفايات الطبية فهي قيد الإنجاز.

- الاستراتيجية البيئية الفلسطينية العشرية (٢٠٠٠-٢٠١٠)، والتي تتضمن تحليل لكافة المشاكل البيئية الرئيسية ومسبباتها في الأراضي الفلسطينية. ومن عناصر الإستراتيجية الهامة والتي ذكرت بشكل منفصل تأكيداً على أهميتها، التوعية البيئية؛ الرصد البيئي والمراقبة وإدارة قواعد المعلومات والبيانات والدراسات والتي تعتبر أجزاء مهمة من اجل تأمين فهم كافٍ للبيئة والقوى المؤثرة فيها والتي تؤثر على جودتها. ولتحسين وتعزيز الرصد البيئي أشارت الإستراتيجية إلى استخدام صور الأقمار الصناعية، والاستشعار عن بعد وكذلك تطوير المؤشرات البيئية الضرورية لقياس فعالية السياسات والأنشطة البيئية.

- سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطيني: سياسة لإيجاد عملية تقييم بيئي في فلسطين حيث أن السلطة الوطنية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين من خلال تحسين جودة البيئة والمحافظة على نوعيتها وتشجيع وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المستدام

للشعب الفلسطيني الذي يحسن ويحافظ أيضاً على نوعية البيئة. إن التقييم البيئي يوفر وسائل فعالة تعمل على دمج العوامل البيئية في عملية التخطيط وصنع القرار بشكل يعزز التنمية المستدامة، والتي تتحدد أهدافها بتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للشعب الفلسطيني.

- خطة العمل البيئية الوطنية، والتي استندت على الاستراتيجية البيئية في تحديد المشاريع اللازمة لحل المشاكل البيئية في الأراضي الفلسطينية أو على الأقل التخفيف من حدتها. وطبقاً لهذه الخطة فإن سلطة جودة البيئة قد أصدرت خطة عمل قومية للبيئة، بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الأخرى، تغطي جميع احتياجات قطاع البيئة خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، كما وتهدف هذه الخطة إلى معالجة القضايا العاجلة والملحة أولاً. ومن المشاريع البيئية التي تم التركيز عليها: إدارة المياه العادمة، إدارة مصادر المياه، إدارة النفايات الصلبة، إدارة الزراعة والري، التحكم في التلوث الصناعي، تخطيط استعمالات الأراضي، التوعية البيئية، المراقبة البيئية وجمع البيانات وإدارة قواعد المعلومات وغيرها.

وقد قامت سلطة جودة البيئة وبدعم من الدول المانحة بتنفيذ بعض المشاريع البيئية التي تعالج قضايا بيئية ملحة، منها:

- مشروع إنشاء مكب للنفايات الصلبة في جنين "مشروع زهرة الفنجان والذي يهدف إلى تحسين إدارة النفايات الصلبة في محافظة جنين، وتقليل مخاطر التلوث لمصادر المياه، وتحسين جودة الهواء، حماية الصحة العامة وتحسين المنظر الجمالي للمنطقة. وقد تم تنظيم حملات توعية بيئية خاصة بالمشروع للمواطنين في المنطقة، وتطوير قاعدة معلومات بيئية للنفايات الصلبة والخطرة، تشمل معلومات خاصة بكميات وأنواع النفايات التي ترد إلى المكب وكيفية جمعها ونقلها ..الخ.

- مشروع إدارة حوض الفارعة: والذي يهدف إلى خلق ظروف تنمية مستدامة لمنطقتي الفارعة وجرش على جانبي نهر الأردن حيث يتم من خلاله حماية وحفظ مصادر المياه والمصادر الطبيعية والبشرية. ويهدف المشروع أيضاً إلى التعريف بالمشاكل التي يعاني منها الحوض مع إمكانية تطوير حلول لهذه المشاكل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم جمع المعلومات والبيانات عن الحوض، من الممارسات الحالية ومعيقات التطور، وقد استعملت هذه المعلومات لتقييم الوضع الحالي للبيئة وللمواطنين المقيمين في منطقة المشروع. وقد هدفت المرحلة الأولى من المشروع إلى تطوير تقرير دراسي، وبناء قاعدة البيانات للمعلومات المتوفرة حول الحوض بما فيها الخرائط والصور. وبذلك جمعت البيانات والمعلومات وحللت ورتبت في قاعدة معلومات حاسوبية. وتم من خلال تنظيم ورش العمل المختلفة عرض ومناقشة وتوثيق ما تم جمعه من البيانات بالإضافة إلى تشجيع وتحفيز المزارعين المحليين على المشاركة في تخطيط المشروع وصنع القرار.

ويتم جمع وتخزين وتحليل وتداول مختلف المعلومات المتعلقة بالمشاريع البيئية السابقة وغيرها من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد. فمن خلال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد يتم استخدام وتحليل الخرائط الأساسية، والصور

الجويـــة وصور الأقمار الصناعية واستخراج المعلومات بالرقم والشكل والصورة بشكل يتناسب وحاجـــة المســـتخدم. فعملـــية الاستشـــعار عن بعد وتحليلاته تستخدم في استخلاص المعلومات المطلوبة الصحيحة وذلك إما بالرجوع إلى معلومات إحصائية من خلال المراجع المتوفرة أو من خـــلال المسوحات الميدانية الدقيقة، ويعد الاستشعار عن بعد أداة فعّالة ومساعدة في صنع القرار فيما يتعلق بالوضع البيئي. هذا بالإضافة إلى استخدام صور الأقمار الصناعية والتي تعد الأساس الـــذي فتح مجالات واسعة لدراسة البيئة وتغيراتها، وبصورة عامة يمكن استخدامها في مجالات التقييم والتخطيط واتخاذ القرار.

ولنظم المعلومات الجغرافية تطبيقات عديدة ومتنوعة في مختلف القطاعات ولا سيما القطاع البيئي والتي تستخدم للمساعدة في حماية البيئة وإدارتها من خلال الإجابة على بعض التساؤلات، وتوفـــير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا البيئية الشائكة. وكذلك تســـتخدم نظـــم المعلومات الجغرافية لتطوير وتحديث نظم المعلومات البيئية كأداة لا غنى عنها للجهات الرسمية لعملية التخطيط واتخاذ القرار وتداول المعلومات البيئية، وهي تعتمد على منهج مـــتعدد التطبيقات يتطلب برامج الحاسب الآلي. إضافة إلى ما سبق، فإن بناء قاعدة المعلومات البيئـــية ضـــروري بهدف جمع وتخزين وتنسيق وتوثيق وإدخال جميع المعلومات المتعلقة بالبيئة وعرضـــها علـــى شكل خرائط وجداول ورسومات وصور وذلك باستخدام الحاسب الآلي ليسهل الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار البيئي المناسب.

والجدير بالذكر هنا، أن الهيئة العامة للاستعلامات تعد الجهة الحكومية المسؤولة عن متابعة وتنظـــيم وتطويـــر الأنشطة الإعلامية والمعلوماتية في فلسطين وهي تتبع رئاسة السلطة الوطنية الفلســـطينية مباشـــرةً. ومن أهم أهداف هذه الهيئة: تطوير ونشر مبادئ وقواعد نظم تكنولوجيا المعلومـــات وتـــبادلها علـــى المســـتوى الوطنـــي، وإحاطة صانع القرار الفلسطيني بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار المناسب من خلال البحوث والدراسات والمسوح وقياسات الرأي العام. ومـــن مهـــام هيئة الاستعلامات: بناء سياسة وطنية للمعلومات تحث العاملين والمهتمين في هذا الحقـــل علـــى التكـــيف مع ضرورات التحديث السريع لعناصر تبادل المعلومات على المستوى الوطنـــي؛ إنشاء نظام معلومات وطني يضمن توفير المعلومات العامة والمتخصصة لمن يطلبها محلياً وخارجياً بأسرع الطرق وأقلها كلفة؛ إنشاء مكتبة إلكترونية وطنية تضمن وحدة التصنيف والترمـــيز والحفـــظ للكتـــب والوثائق على المستوى الوطني وتكفل سهولة العودة إلى المراجع والـــتعرف علـــى الإصـــدارات. وتتشـــكل الهيـــئة العامة للاستعلامات من عدد من الإدارات المتخصصـــة التـــي يتولى كل منها مهاماً محددة، ومن هذه الإدارات الهامة في مجال المعلومات لمختلف القطاعات، وخاصة القطاع البيئي: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

تأســـس مركـــز المعلومات الوطني الفلسطيني مع بداية العام ١٩٩٩ ليكون الأداة التنفيذية لإنشـــاء نظام وطني فلسطيني للمعلومات، يوفر اكتمال أربع وثلاثون قطاعاً معلوماتياً متخصّصا في مختلف جوانب الوضع الفلسطيني، ويشتمل على عدد من الدوائر هي: دائرة المعلومات، دائرة البرمجة، دائرة الصفحات الإلكترونية، المكتبة الإلكترونية، الدائرة الفنية.

ولكـــون فلســـطين تـــتعرض وبشكل مستمر لتغييرات في البيئة واستخدام الأراضي بسبب سياسة الاحتلال الإسرائيلي فان عملية تطوير قاعدة البيانات الموجودة في سلطة جودة البيئة ملحة

وضـــرورية لمواكـــبة الـــتطورات والتغيـــيرات على الأرض الفلسطينية. وقد بدأت وحدة نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد بالتعاون مع جهات غير حكومية عاملة في مجال البيئة بتنفـــيذ خطة طموحة لتحديث وتطوير نظام المعلومات البيئية الفلسطينية من خلال تحديث قاعدة البـــيانات البيئية المتوفرة وذلك عن طريق القيام بمسح ميداني جديد لتطوير الملفات البيئية على مستوى فلسطين على أساس أنه نظام لدعم وصنع القرار لسلطة جودة البيئة.

ثالثاً- تقييم طرق جمع وتداول المعلومات البيئية وسبل توفيرها للمواطنين في دول الأسكوا

تكمـــن أهمـــية جمع المعلومات البيئية وتبويبها وتحليلها باعتبارها ركنا أساسيا في عملية وضـــع وتنفـــيذ ومتابعة الخطط والمشاريع والسياسات البيئية وأداة هامة لقياس التقدم في المجال البيئـــي. وفـــيما يلي سنستعرض بعض هذه الطرق وما مدى فعاليتها في توفير المعلومات البيئية للمواطنين:

١. نظم المعلومات البيئية: تعد من الطرق والوسائل الهامة التي لا غنى عنها لعمليات التخطيط واتخاذ القرار وكذلك لجمع وتداول المعلومات البيئية وعرضها بشكل يتناسب وحاجة المستخدم.

٢. قواعـــد البيانات والمعلومات البيئية: حيث تعمل على جمع وتنسيق وإدخال جميع البيانات والمعلومات البيئية وتوفيرها للمستخدم على شكل خرائط وجداول ورسومات ونصوص باستخدام الحاسب الآلي ليسهل الاستفادة منها وللمساعدة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بشؤون البيئة. وبالنسبة لقواعد المعلومات المتوفرة في فلسطين، لم يتم حتى الآن بناء قاعدة بيانات وطنية بيئية موّحـــدة وشـــاملة لجميع القضايا البيئية عدا عن كون معظم ما تم جمعه من المعلومات البيئية تم اقتباســـها أو لـــم يـــتم فحصـــها وتدقـــيقها بشكل علمي بعد جمعه، حيث أننا سنقترح متابعة هذا الموضوع واعتباره كإحدى أدوات سياسة التوعية والتعليم البيئي في فلسطين.

٣. مؤشـــرات بيئـــية: تعتبر المؤشرات البيئية مهمة من اجل تحسين الأداء في الرصد البيئي وإدارة قواعـــد المعلومات. أما بالنسبة للمؤشرات البيئية المتوفرة لدينا تم جمعها بطرق القياس المجرد ولم تخدم لغاية الآن أغراض التنمية المستدامة.

٤. تصميم الاستبيانات البيئية: حيث تتناول هذه الاستبيانات مواضيع بيئية معينة في مجالات مخـــتلفة يتم من خلالها جمع المعلومات الخاصة بتلك المواضيع وبعد تحليلها إحصائياً باستخدام الحاسب الآلي تعرض على شكل نصوص أو جداول أو رسومات. ولكن الكثير من المعلومات البيئـــية التـــي تـــم جمعها باستخدام الاستبيانات عادةً لا تخضع لفحص صدق الاستبيان والثباتية وبالتالي لا يمكن الوثوق فيها وفقط يمكن اعتمادها كمؤشرات أولية.

٥. تنظيم الأنشطة وورش العمل والندوات والدورات التدريبية والحلقات الفكرية بالإضافة إلى المؤتمرات والاجتماعات للخبراء العاملين في مجال البيئة والتي يتم من خلالها تبادل المعلومات

البيئـــية. ويـــتم نشـــرها بعد ذلك بطرق مختلفة على شكل بيانات صحفية ومطبوعات والمكتبات وغيرها بحيث يحصل عليها أكبر عدد من المواطنين بسهولة وبأقل تكلفة عن طريق.

٦. تعتـــبر متابعة الأنشطة البيئية المختلفة ووضع طرق لقياس وتقييم ما تم إنجازه، ضرورة ملحـــة وخطـــوة إيجابـــية نحو التطوير وكذلك سيتم اعتماد ذلك كأداة من أدوات سياسة التوعية والتعليم البيئي في فلسطين.

رابعاً- طرق حفظ وتحليل المعلومات البيئية من قبل الإدارات والهيئات المعنية ومسؤولياتها في نشرها

١. حتى الوقت الحالي، لم يتم اعتماد نموذج (Model) موّحد في فلسطين لطرق حفظ وتحليل المعلومـــات البيئية، إضافة إلى عدم وجود شبكة مركزية لهذه المعلومات مما يؤدي إلى تناقضات وإخفاقات كثيرة في مسائل التخطيط البيئي.

٢. استخدام شبكة الإنترنت: يعد الإنترنت من بين تقنيات الاتصالات الحديثة الذي يلعب الدور البارز والحيوي المتقدم في حفظ المعلومات وتحليلها من خلال الحاسب الآلي.

٣. نظـــم المعلومـــات الجغرافية والاستشعار عن بعد: يتم استخدام برمجيات حاسوبية لنظم المعلومـــات الجغرافـــية والتـــي بدورها تستخدم في إدارة المعلومات البيئية كأدوات هامة لدعم القرارات ومن اجل التحليل البيئي. ومن البرمجيات والتطبيقات المستخدمة حالياً والتي ينتج عنها معلومـــات وبـــيانات بيئـــية تســـاعد في عملية اتخاذ القرارات البيئية: Software، Arc/info، Arc/view، Arc/GIS9، Arc/IMS، Arc/Map، ERDASImagine8.5، ERMAPPER، PCI. وهذه البرامج تعمل على تحليل وعرض وتطوير البيانات الناتجة، تصميم وإظهار الخرائط ونشـــرها باســـتخدام الإنترنـــت. إضـــافة إلى برامج التحليل الخاصة بنظم المعلومات والتحليل الإحصائي (SPSS).

٤. عـــدم وجـــود كـــود أو رمـــز وطنـــي خاص بطبيعة المعلومات البيئية المتوفرة وتبويبها وتصنيفها.

خامساً- أثر توفير المعلومات البيئية على طرق وأساليب المشاركة الفعالة للمواطنين

إن توفـــير المعلومـــات والبيانات البيئية للمواطنين بشكل مبسط وبصفة دورية، سواء من خلال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة أو غيرها من الوسائل الفعالة، تؤثر بشكل إيجابي علـــى دافعيـــتهم نحـــو المشـــاركة، وتؤدي إلى التنوع والمرونة والتكامل في طرق مشاركتهم، بالإضـــافة إلى تحسين الشفافية في اتخاذ القرار، وتعمل كذلك على تطوير قدرتهم في الدفاع عن حقوقهم البيئية من خلال تقديم الشكاوى والإبلاغ عن أية مخالفات للقوانين، وتحضهم على انتهاج سياســـات إنمائية متوازنة تكفل التنمية المستدامة وفي نفس الوقت المحافظة على البيئة ومواردها

بحيث تصبح جزءاً أساسيا من سلوكياتهم الحياتية اليومية مع التأكيد على تطوير قدراتهم وقناعاتهم بحيوية وأهمية الدور البيئي الملقى على عاتقهم وتحمل مسؤولياتهم كمواطنين.

سادساً- كيفية وضع السبل والتدابير لإتاحة فرص وصول هذه المعلومات إلى الجمهور دون الحاجة إلى طلبها من الجهات المسؤولة

١. إنشـــاء قاعدة معلومات وطنية بيئية شاملة تعرض من خلالها المعلومات البيئية على شكل نصـــوص مبســـطة وخرائط وجداول ورسومات توضيحية وصور وذلك باستخدام الحاسب الآلي فيسهل وصولها إلى الجمهور دون الحاجة إلى طلبها من الجهات المسؤولة.

٢. اســـتغلال تكنولوجيا الإنترنت، حيث تمكن الجمهور من الوصول للمعلومات البيئية بسرعة فائقة ودون عناء الانتظار من الجهات المسؤولة.

٣. إعـــداد أقـــراص مـــبرمجة CDs تحـــتوي على المعلومات البيئية الخاصة بالقضايا البيئية المختلفة.

٤. إرفـــاق كـــل مشـــروع أو نشاط بيئي يتم تنفيذه بحملة توعية منظمة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروع وذلك لتزويد مختلف الفئات المجتمعية بنماذج معلوماتية تطبيقية لترجمة الوعي النظري إلى سلوك وتطبيق.

٥. اســـتخدام الأدوات الإعلامـــية المرئـــية والمسموعة والمقروءة لإيصال المعلومات البيئية المتنوعة وإتاحة وصولها إلى الجمهور بسهولة ويسر دون عناء وبأقل التكاليف.

٦. توفير للجمهور مطبوعات إرشادية متنوعة مجانية على شكل كتيبات، ونشرات، وملصقات، ورزنامات، وقصص قصيرة، تسهم في وصول المعلومات البيئية إلى المواطنين بسهولة ويسر.

٧. عقـــد المؤتمـــرات والـــندوات وورشـــات العمل والمحاضرات والحلقات الفكرية المختلفة والـــدورات التدريبية المناسبة لكافة شرائح المجتمع بحيث يتم من خلالها توفير المعلومات البيئية لهم بما يتناسب مع مستوى ثقافتهم ووعيهم.

٨. التركيز على المشاهدات الميدانية للعمل البيئي، حيث تعتبر هذه الوسيلة من افضل الوسائل في توصيل المعلومة البيئية للفئة المستهدفة (على الرغم من عدم توفرها بشكل مستمر ودائم).

سابعاً- أهم المعوقات التي تواجه توفير المعلومات البيئية من اجل المشاركة الفعالة

هنالك عدة عوامل تواجه توفير المعلومات البيئية من اجل مشاركة الجمهور الفعالة، وهي كالأتي:

١. عـــدم الاســـتقرار وغياب السلام والأمن والافتقار إلى السيادة الكاملة على الأرض والمياه الفلســـطينية بســـبب ممارســـات الاحـــتلال وسياسته الاستعمارية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المؤسسات الحكومية والوطنية لإجراء الدراسات والإحصائيات الشاملة لمختلف عناصر البيئة.

٢. عدم وجود تبادل لمختلف المعلومات عبر الحدود وكذلك لا يوجد سياسات وخطط واضحة في هذا المجال.

٣. صـــعوبة الوصـــول إلى المعلومات البيئية من مصادرها، إما بسب عدم وجودها أو بسبب طريقة الحفظ.

٤. عدم تحديث المعلومات البيئية لقلة التدريب والوعي بأهمية توفير المعلومات البيئية للجمهور كحـــق مـــن حقوقه البيئية ويعود ذلك لقلة الموارد وعدم التخطيط وضعف الإمكانيات للمؤسسات المعنية.

٥. عـــدم دقة المعلومات البيئية بسبب عدم تحديثها بشكل دوري أو لأن المعلومة ذاتها تصدر عن عدة مؤسسات تكون معلوماتها متضاربة.

٦. عدم تحديد المعلومات البيئية المطلوبة من حيث القيمة والشكل والجوهر والمستوى الفني.

٧. عدم كفاية ومصداقية المعلومات البيئية.

٨. وجود خلل واضح في آليات جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات البيئية المتوافرة.

٩. عـــدم توفر الكوادر المؤهلة لإنتاج وجمع وحفظ وتحليل وتبسيط المعلومات البيئية لإتاحة وصولها للمواطنين من اجل مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرار.

١٠. عـــدم توفر الكوادر المؤهلة لتوثيق المعلومات البيئية مما يؤثر على وسائل الحصول عليها وتبادلها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

١١. ضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال إدارة المعلومات البيئية وتضارب أهدافها مما يؤدي إلى هدر الوقت والمال والجهد لإنتاج وحفظ المعلومات البيئية المكررة.

١٢. مركـــزية الحكم في نظم الإدارة حيث تخضع الإدارات والمجالس المحلية والبلديات لدرجة كبـــيرة من السيطرة من قبل الوزارات والهيئات المركزية وهذا يؤدي إلى إعاقة نشر المعلومات مما يحد من إمكانية حصول المواطنين عليها.

١٣. عـــدم وجود قاعدة بيانات مركزية موحدة وشاملة يمكن من خلالها حصول المواطنين على المعلومات البيئية بصفة دورية ومستمرة أيضا.

١٤. قلـــة الوعي وعدم معرفة المواطن بالتشريعات المحلية التي تعطيه الحق في الحصول على المعلومات البيئية والتي تمكنه من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالموارد البيئية وإدارتهـــا، وعـــدم معرفـــته بالإجراءات التي يجب أن يتخذها لتفعيل هذا الحق بالإضافة لغياب المهارات الخاصة بالاتصال والضغط لنيل حقوقه تجعله سلبياً في العادة.

١٥. صـــعوبة الـــتعامل مع الجمهور المستخدم للمعلومات البيئية بسبب قلة التدريب لديه وعدم معرفته بأصول تقديم الخدمات المعلوماتية.

١٦. عـــدم مـــتابعة نتائج برامج التوعية العامة المختلفة وعدم توفر وسائل قياس لحجم الوعي وفعاليته لدى المواطنين بعد المشاركة في هذه البرامج.

ثامناً- تحديد الأساليب المتاحة والأدوات اللازمة لتحقيق زيادة في مشاركة الجمهور في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بالبيئة في دول الأسكوا

يجب إعداد سياسة وطنية للتوعية والتعليم والإعلام البيئي يتم من خلالها التركيز على الأدوات التالية ضمن الإستراتيجية البيئية في فلسطين:

١. توسيع قاعدة المشاركة في مراكز المعلومات البيئية الوطنية ليشمل كافة الجهات المعنية كالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى المواطنين لتحقيق زيادة في مشاركتهم في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج والسياسات البيئية.

٢. استخدام التقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات والتي تشجع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار وذلك بتوفير المعلومات البيئية المطلوبة بشكل مبسط وطرق سهلة وميسرة. ويتم ذلك من خلال عمل موقع للجهات المعنية ضمن منظومة المواقع البيئية الهامة بما يتيح للجمهور الاستفادة الكاملة من المعلومات البيئية وبالتالي تحقيق زيادة في مشاركته في إعداد ومتابعة السياسات البيئية.

٣. تكوين قاعدة بيانات بيئية توفر البيانات والمعلومات البيئية المبسطة والواضحة الخاصة بالقضايا البيئية المطروحة لتحفيز الجمهور، من خلال فهمهم للمعضلات البيئية القائمة، على المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالبيئية.

٤. تنفيذ برامج أو حملات التوعية العامة الموجهة إلى كافة المستويات من صانعي القرار مروراً بمنفذيه إلى عامة الناس خاصة المرأة والأطفال. وتعد هذه البرامج من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع المعلومات البيئية لخلق وعي عام ولتعميم المعرفة لتكون حافزاً هاماً لمشاركة الجمهور بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إعداد وتنفيذ البرامج البيئية.

٥. إقامة معسكرات ومخيمات محلية إقليمية وعالمية تتضمن برامج علمية وثقافية واجتماعية وترويحية مرتبطة بأمور البيئة تساعد على زيادة في مشاركة الجمهور في هذا المجال.

٦. تنظيم المحاضرات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتعاطى مع القضايا المتعلقة بالبيئة لمختلف شرائح المجتمع، تستخدم لتوعيتهم بأهمية مشاركتهم في إعداد ومتابعة البرامج والسياسات البيئية إضافة إلى مشاركتهم في اتخاذ القرار من أجل المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية.

٧. استخدام وسائل التوعية البيئية، وتشمل جميع الوسائل والأدوات المتاحة والمعروفة من إصدارات مقروءة أو منتجات سمعية أو بصرية وتشتمل المطبوعات التعليمية (من مطويات، وملصقات) والكتب والقصص والأفلام والبرامج والمسابقات الأدبية والفنية والرحلات وغيرها.

٨. يمثل الإعلام على اختلاف أنواعه ووسائله سواء كان مكتوبا (المقالات الصحفية) أو مسموعاً أو مرئياً (إعداد وإنتاج الأفلام والشرائح الإعلامية والدعائية) وسواء تم تناوله بالوسائل التقليدية أو عبر الإنترنت لرفع الوعي ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات.

٩. إعداد خطة سنوية للتوعية البيئية للمدارس، من خلال مناهج التعليم، ومراكز الشباب والجامعات يتم من خلالها تعريفهم بأهمية حصولهم على حقوقهم البيئية وخاصة حقهم في الحصول على المعلومات البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج المتعلقة بالبيئة.

١٠. عقد مؤتمر بيئي فلسطيني سنوي، يتناول تقييم العمل البيئي على المستوى المحلي والإقليمي ومدى ارتباطه وعلاقته عالمياً.

تاسعاً- القوانين والتشريعات بشأن إلزام الجهات الرسمية بتوفير المعلومات البيئية ونشرها على المواطنين

رغم أن التشريعات الفلسطينية في مجال البيئة حديثة ومتقدمة، إلا انه ما زال هنالك ضعف واضح في تعزيز هذه التشريعات، كونها تتجاهل مواضيع المشاركة المجتمعية، وكيفية التعامل مع حقـــوق الأفراد. ولقد جاء قانون البيئة الفلسطيني في ظروف في غاية الصعوبة والتدهور البيئي لذلـــك فإن تطبيق أحكامه بحاجة إلى الكثير من الإجراءات والترتيبات. ولا يمكن اعتبار وضع النظم والقوانين البيئية في فلسطين مكتملاً حتى يتم استكمال إصدار كافة اللوائح التنفيذية للقانون وجميع المواصفات والمقاييس المطلوبة.

١. مـــن أهـــداف قانون البيئة الفلسطيني حماية البيئة وتشجيع نشر المعلومات البيئية المختلفة لـــزيادة الوعـــي الجماهيري بأهمية حصولهم على المعلومات البيئية لتحفيز مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقضايا البيئية.

٢. ورد فـــي المادة (٣) من قانون البيئة الفلسطيني ما يتطلب إلزام الجهات الرسمية بتوفير المعلومـــات البيئية ونشرها على المواطنين من خلال تأكيدها على حق حصول أي شخص على المعلومات البيئية الرسمية للتعرف على الآثار البيئية لأي نشاط صناعي أو زراعي أو عمراني أو غيره من برامج التنمية وفقاً للقانون.

٣. وقد ورد في المادة (٧٥) من هذا القانون ما يتعلق بشأن تبادل المعلومات البيئية، وذلك على الـــنحو التالـــي: تنفيذاً لإحكام هذا القانون أو أي اتفاقيات دولية بشأن البيئة تكون فلسطين طرفاً فـــيها، وتقـــوم سلطة جودة البيئة بالتنسيق مع الجهات المحلية المختصة بالتعاون مع مثيلاتها في الدول المتعاقدة معها على تبادل المعلومات البيئية العلمية والفنية مع إتاحة سبل توفيرها ونشرها على المواطنين.

٤. ورد عنصر التوعية البيئية كأحد عناصر العمل البيئي في الإستراتيجية البيئية الفلسطينية.

٥. ورد عنصـــر الرصـــد والمراقـــبة وإدارة قواعد المعلومات والدراسات كجزء استراتيجي منفصل هام بغرض تأمين فهم كافٍ للبيئة من قبل الجمهور عن طريق توفير المعلومات البيئة لهم وتيسير الحصول عليها من اجل المحافظة على البيئة.

عاشراً- الحلول المقترحة والفرص المتاحة لتحفيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات البيئية

١. تعزيز التواصل بين الجهات الرسمية المعنية والمواطنين في مجال إدارة المعلومات البيئية لتحفيزهم على المشاركة في عملية اتخاذ القرار ووضع وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية.

٢. رفـــع وتعزيز الوعي وإعطاء الأهمية لحق الجمهور في الحصول على المعلومات البيئية والمشـــاركة في اتخاذ القرار ووضع وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية من خلال إعداد نشرات مبسطة لهذه الغرض.

٣. إنشاء نظام خاص على الإنترنت لاستقبال الشكاوي والاستفسارات البيئية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار وإعداد وتنفيذ ومتابعة الإستراتيجيات البيئية.

٤. الاهتمام بتدريب المواطنين وتأهيلهم لإنتاج وجمع وحفظ المعلومات والبيانات والإحصائيات البيئية وتبويبها باعتبارها ركناً أساسياً في عملية وضع الخطط وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية.

٥. على الحكومات أن توفر حوافز ودعماً للمواطنين المشاركين في اتخاذ القرار ووضع وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية.

٦. تجنـــب المركـــزية المطلقة في مؤسسات الدولة بحيث لا تعد تخضع الإدارات والمجالس المحلـــية والبلديات لسيطرة الوزارات والهيئات المركزية المعنية فتزداد بذلك القدرة على وضع وتطوير وتنفيذ الإستراتيجيات البيئية على المستوى المحلي وبالتالي تزداد الفرص المتاحة لتحفيز المشاركة الفعالة للمواطنين في هذا المجال.

٧. توفـــير المعلومـــات البيئـــية المبسطة ونشرها بطرق مختلفة على المواطنين أثناء مراحل التخطـــيط ووضـــع الإستراتيجيات البيئية وتنفيذ ومتابعة البرامج وخطط العمل الموضوعة وذلك لتحقيق وضمان مشاركتهم الفعالة.

٨. تنفيذ برامج توعية شاملة تستهدف فئات مختلفة من المجتمع، ضمن أولويات سياسة التوعية البيئـــية المقـــترحة فـــي فلسطين، مع التركيز على المرأة والطلاب كونهم أكثر الفئات المتحمسة للمشاركة في صياغة القرار.

حادي عشر- التوصيـــــات

١. نأمل على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمات الأمم المتحدة المساهمة في دعم فلسطين من خلال بناء قدراته في مجال الأنظمة المعلوماتية.

٢. المساعدة في تنفيذ أدوات السياسة المقترحة للتوعية والتعليم البيئي، كعقد مؤتمر بيئي سنوي أو تطوير وسائل التعليم البيئي على شكل مخيمات ومعسكرات بيئية شاملة.

٣. دعم مختلف برامج التوعية والتعليم والإعلام البيئي في فلسطين.

٤. دعـــم بـــرامج التوعية البيئية المتخصصة في المشاهدات الحقلية والميدانية كإحدى أدوات سياسة التوعية البيئية المقترحة في فلسطين.

٥. توفـــير تبادل المعلومات البيئية وخاصة بين دول الأسكوا من خلال تشكيل نظم المعلومات البيئية الشاملة.

وأخـــيراً نقـــدّم عظيم امتناننا وشكرنا لمنظمي هذا الاجتماع ونثمن جهودهم ونتمنى لجميع المشاركين التوفيق من الله تعالى.